

Distr.: General
29 March 2023
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية
المعني بمنع الفساد

فيينا، 14-16 حزيران/يونيه 2023

البند 2 (أ) '1' من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ قرارات المؤتمر ذات الصلة: مناقشات مواضيعية
بشأن الممارسات الجيدة والمبادرات في مجال منع الفساد

أوجه الترابط بين النهج الوقائي ونهج إنفاذ القانون

ورقة معلومات أساسية من إعداد الأمانة

أولاً - مقدمة

- 1- طلب مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في قراره I/6 إلى الأمانة أن تنظم جداول الأعمال المؤقتة للهيئات الفرعية التي أنشأها بحيث تتجنب تكرار المناقشات، مع مراعاة الولايات المسندة إلى تلك الهيئات.
- 2- وقرر المؤتمر، في قراره 6/9 المعنون "متابعة إعلان مراكش بشأن منع الفساد"، أن يواصل الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد (الفريق العامل المعني بمنع الفساد) عمله على إسداء المشورة وتقديم المساعدة إلى المؤتمر في تنفيذ الولاية المسندة إليه بشأن منع الفساد، وأن يعقد الفريق العامل اجتماعين على الأقل قبل انعقاد دورة المؤتمر العاشرة.
- 3- واعترف المؤتمر، في القرار نفسه، بأن اتخاذ التدابير الوقائية وإنفاذ القانون أمران ضروريان معا للتصدي للفساد بفعالية، كما اعترف بوجود روابط بين النهج الوقائي ونهج إنفاذ القانون من شأنها أن تؤدي إلى زيادة فعالية جهود مكافحة الفساد، واعترف المؤتمر كذلك بأن النجاحات المحققة فيما يخص أحد النهجين والدروس المستفادة منه يمكن أن تعيد الجهود المبذولة في إطار النهج الآخر، وطلب إلى الفريق العامل المعني بمنع الفساد أن ينظر في العمل على أن تشمل المواضيع التي سوف تناقش في اجتماعه الثالث عشر والرابع عشر أوجه الترابط بين النهج الوقائي ونهج إنفاذ القانون.

* CAC/COSP/WG.4/2023/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

170423 170423 V.23-05891 (A)



- 4- وعملا بهذين القرارين، ووفقا لخطة عمل الهيئات الفرعية للمؤتمر، التي وافق عليها مكتب المؤتمر الموسع في اجتماعه المعقود في 16 حزيران/يونيه 2022، تقرر أن يكون أحد المواضيع المطروحة للمناقشة في الاجتماع الرابع عشر للفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد هو أوجه الترابط بين النهج الوقائي ونهج إنفاذ القانون.
- 5- وكان الفريق العامل المعني بمنع الفساد قد أوصى، في اجتماعه الثاني المعقود في فيينا في الفترة من 22 إلى 24 آب/أغسطس 2011، بأن تُدعى الدول الأطراف، قبل كل اجتماع من اجتماعاته، إلى تقديم معلومات عن تجاربها في مجال تنفيذ الأحكام قيد النظر، وفضل أن يجري ذلك باستخدام قائمة التقييم الذاتي المرجعية وبما يشمل، عند الإمكان، ما حققته من تجارب ناجحة وما واجهته من تحديات وما تحتاج إليه من مساعدة تقنية وما استخلصته من دروس في التنفيذ. وطلب الفريق العامل إلى الأمانة أن تعد ورقات معلومات أساسية تلخص تلك المعلومات، وقرر أن تُعقد أثناء اجتماعاته حلقات نقاش تضم خبراء من البلدان التي قدمت ردودا كتابية بشأن ما سيُنظر فيه من مواضيع ذات أولوية.
- 6- ووفقا لما ورد أعلاه، أُعدت هذه الورقة استنادا إلى المعلومات التي قدمتها الحكومات ردا على المذكرتين الشفويتين الصادرتين من الأمانة بتاريخ 19 كانون الثاني/يناير و20 شباط/فبراير 2023. وحتى 9 آذار/مارس 2023، وردت ردود من الأطراف الـ38 التالية في الاتفاقية: أندريجان، الأردن، أستراليا، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، إيطاليا، البحرين، البرتغال، بلغاريا، بوركينا فاسو، بولندا، تايلند، توغو، الجزائر، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، دولة فلسطين، رومانيا، سلوفاكيا، شيلي، صربيا، الصين، عمان، فرنسا، قبرص، قطر، قيرغيزستان، كندا، ماليزيا، مصر، المملكة العربية السعودية، ميانمار، النمسا، نيكاراغوا، هنغاريا، اليونان.
- 7- وقد أُتيحت النصوص الكاملة للردود المقدمة على الموقع الشبكي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة⁽¹⁾، وأدمجت في الموقع الشبكي المواضيعي الذي أنشأته الأمانة⁽²⁾.
- 8- والغرض من هذا التقرير هو تقديم ملخص للمعلومات المقدمة من الدول الأطراف في الاتفاقية بشأن أوجه الترابط بين النهج الوقائي ونهج إنفاذ القانون.

ثانيا- تحليل الردود الواردة من الدول الأطراف

ألف- لمحة عامة مواضيعية

- 9- تولي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أهمية كبيرة لمنع الجريمة، حيث تتضمن فصلا كاملا عن التدابير الوقائية يسبق الفصل المتعلق بالتجريم وإنفاذ القانون. وهذا يجسد فكرة أن التدابير الوقائية الفعالة المدمجة في استراتيجيات وخطط العدالة الجنائية والقطاع العام والتنمية ينبغي أن تسبق تدابير إنفاذ القانون، مما يقلل من وقوع الجريمة ويخفف الضغط على الموارد المحدودة للتحقيق على النحو الواجب في جرائم الفساد بعد وقوعها.
- 10- وتوضح المادتان 6 و36 من الاتفاقية كيفية تحقيق التوازن بين النهج الوقائي ونهج إنفاذ القانون. فالفقرة 1 من المادة 6 من الاتفاقية تلزم الدول الأطراف بأن تكفل وجود هيئة أو هيئات تمنع الفساد. أما المادة 36، فتلزم الدول الأطراف بضمان وجود هيئة أو هيئات متخصصة أو أشخاص متخصصين في مكافحة الفساد من خلال إنفاذ القانون.

(1) www.unodc.org/unodc/en/corruption/WG-Prevention/session13.html

(2) www.unodc.org/unodc/en/corruption/WG-Prevention/thematic-compilation-prevention.html

11- وأكد المؤتمر مجدداً في قراره 6/9 على أن منع الفساد ومكافحته على جميع المستويات وبجميع أشكاله هو أولوية لجميع الدول ومسؤولية عليها، مما يتطلب توافر إرادة سياسية قوية، ومشاركة المجتمع، ووجود مؤسسات قوية وعادلة وفعالة ونزيهة وخاضعة للمساءلة وشفافة، واعتماد أطر ونهج شاملة ومتوازنة لمكافحة الفساد على جميع المستويات، وإنفاذاً ملتزماً من جانب جميع الولايات القضائية وفقاً للنظم التشريعية الوطنية، وكذلك منع الفساد والتتقيف والتدريب بشأن مكافحته وإقامة تعاون دولي فعال في مجالات عدة تشمل، عند الاقتضاء، استرداد الموجودات.

12- ويتطلب هذا النهج الذي يشارك المجتمع بأسره في العمل على منع الفساد ومكافحته توثيق الروابط بين الأطر الوقائية وأطر إنفاذ القانون لضمان فعالية هيئات مكافحة الفساد وتشاطر المعلومات والاستخبارات بين أجهزة منع الفساد وسلطات إنفاذ القانون بصورة منتظمة واستباقية. كما يتطلب وجود آليات للإبلاغ عن المخالفات لتيسير الإبلاغ الداخلي عن الفساد في القطاع العام ولتشجيع الجمهور العام والقطاع الخاص على الإبلاغ عن الفساد كذلك.

13- واعترفت الجمعية العامة، في دورتها الاستثنائية المعقودة من أجل مكافحة الفساد في حزيران/يونيه 2021، بدور هيئات مكافحة الفساد والسلطات المتخصصة ذات الصلة في تنفيذ ورصد سياسات وممارسات مكافحة الفساد، وأكدت مجدداً التزام الدول الأعضاء بمنح تلك الهيئات والسلطات الاستقلالية اللازمة، وفقاً للمبادئ الأساسية للقوانين الوطنية، لتمكينها من أداء مهامها بفعالية وبمناى عن أي تأثير لا مسوغ له وعلى نحو يتسم بالنزاهة والمساءلة. وتعهدت الدول الأعضاء بتعزيز قدرات تلك الهيئات والسلطات وتزويدها بالموارد اللازمة للقيام بمهامها الرقابية ولتيسير التعاون القوي فيما بينها على جميع المستويات.

14- وإزاء هذه الخلفية، أشارت الدول الأطراف المبلغة إلى وجود تحديات في ضمان التنسيق وتشاطر المعلومات بين أجهزة منع الفساد وسلطات إنفاذ القانون. وأبلغت أيضاً عن تحديات تعترض إثبات ومعالجة الروابط القائمة بين الفساد وسائر أشكال الجريمة الخطيرة والمنظمة. وعلى الرغم من هذه الصعاب، فقد وصفت الدول المبلغة عدداً من الآليات والنهج المستخدمة لضمان التأزر بين الوظائف الوقائية ومهام إنفاذ القانون في مكافحة الفساد، بما يشمل ضمانه من خلال الاستراتيجيات الوطنية وآليات التنسيق.

باء - التدابير التي اعتمدها الدول الأطراف بشأن أوجه الترابط بين النهج الوقائي ونهج إنفاذ القانون

الهيئات الوطنية لمكافحة الفساد

15- يبين تحليل الردود الواردة أن الدول الأطراف قد عززت بطرائق مختلفة من الروابط القائمة بين النهج الوقائي ونهج إنفاذ القانون في إطار تأسيس هيئات مكافحة الفساد. فعمل هيئات مكافحة الفساد في بعض الدول الأطراف له سمات وقائية تقترن بأشكال مختلفة من صلاحيات التحقيق. بينما أخذت الهيئات المتخصصة في مكافحة الفساد من خلال إنفاذ القانون تكتسب تدريجياً وظائف وقائية في دول أخرى. وفي الدول الأطراف، التي لا تتمتع هيئاتها الوقائية بصلاحيات للتحقيق، يُلزم القانون هذه الهيئات بإحالة جرائم الفساد المحتملة إلى سلطات إنفاذ القانون المختصة. وفي دول أخرى، أنشئت أجهزة وقائية وهيئات لإنفاذ القانون ككيانات منفصلة. وكل من هذه الأجهزة والهيئات يستخدم الإحصاءات المتعلقة بالتحقيقات والملاحقات القضائية في جرائم الفساد لإعداد التقارير أو لتقييم المخاطر ومواطن الضعف.

16- وقد أشارت أندريجان إلى سياستها الوطنية لمكافحة الفساد، التي تنفذ بدعم من سلسلة من خطط العمل الوطنية. ومجالات الاهتمام الرئيسية في "خطة العمل الوطنية للفترة 2022-2026 بشأن مكافحة الفساد" هي مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتنفيذ تشريعات بشأن الكشف عن المعلومات المتعلقة بالملكية الانتفاعية في

المشتريات العمومية وتحسين النظام الوطني لاسترداد الموجودات وإدارتها وتحقيق المشاركة الواسعة النطاق لمنظمات المجتمع المدني. والمؤسستان الرئيسيتان المتخصصةتان في التصدي للفساد هما مفوضية مكافحة الفساد ومديرية مكافحة الفساد التابعة للمدعي العام. وقد تأسست المفوضية في عام 2004، وهي مسؤولة أساساً عن وضع سياسات وطنية لمنع الفساد، وعن تنسيق جهود الهيئات الحكومية في تنفيذ خطط العمل الوطنية والإشراف على تنفيذ تلك الخطط، وعن تحليل حالة مكافحة الفساد ومدى كفاءة جهود المكافحة. وفي حين أن مديرية مكافحة الفساد مسؤولة بالمثل عن إجراء دراسات عن حالة مكافحة الفساد، فإنها تعتمد بشكل أوسع على الإحصاءات المتصلة بالجريمة ويمكن أن توصي بتدابير لتحسين التشريعات ومنهجيات لتقييم مخاطر الفساد. والمديرية مسؤولة أيضاً عن الاضطلاع بأنشطة للتوعية والتثقيف في مجال مكافحة الفساد.

17- وأفادت شيلي بأن لجنتها الاستشارية الرئاسية المعنية بالنزاهة العامة والشفافية تشرف على تنسيق وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للنزاهة العامة، التي تشارك فيها مؤسسات حكومية عديدة. وأشارت إلى أن تحديد أنشطة الاستراتيجية ومؤشراتها يتطلب إجراء مشاورات واسعة النطاق وشاملة للجميع لضمان أن تجسد تلك الأنشطة والمؤشرات النهج الوقائي ونهج إنفاذ القانون في مجال مكافحة الفساد على السواء.

18- وأفادت قبرص بأنها أنشأت في عام 2022 هيئة مستقلة لمكافحة الفساد لضمان اتساق وفعالية جميع الإجراءات الرامية إلى منع الفساد ومكافحته في القطاعين العام والخاص. وتتمتع هذه الهيئة بصلاحيات للوقاية والتحقيق على حد سواء. وتماشياً مع دورها الوقائي، اضطلعت الهيئة بأنشطة تثقيفية وتدريبية للقطاعين الخاص والعام، وانخرطت في عمليات لتقييم وإدارة مخاطر الفساد، وقدمت اقتراحات لتحسين القوانين والإجراءات. والهيئة مكلفة أيضاً بتلقي الشكاوى أو المعلومات بشأن أفعال الفساد في القطاع العام، وهي مخولة صلاحية التحقيق فيها. بالإضافة إلى ذلك، أنشئت، في عام 2022، فرقة عمل لمكافحة الفساد تتبع المدعي العام بغرض التحقيق في جرائم الفساد وملاحقة مرتكبيها قضائياً. وهي تتألف من موظفين متخصصين من المكتب القانوني للجمهورية، ووحدة مكافحة غسل الأموال، والشرطة، وخبراء مخصصين لهذا الغرض من سلطات أخرى، مثل إدارة الضرائب وإدارة الجمارك والمكوس.

19- وأشارت مصر إلى أن هيئة الرقابة الإدارية بها مكلفة بالإشراف على تدابير مكافحة الفساد، التي تتخذها مختلف المؤسسات المسؤولة عن منع الفساد ومكافحته من خلال إنفاذ القانون، وأنها مكلفة أيضاً بتنسيق هذه التدابير. وأشارت مصر كذلك إلى أن هيئة الرقابة الإدارية انضمت إلى شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد (شبكة Globe) لتعزيز التنسيق في مجال إنفاذ القانون وتشاطر المعلومات عن التحقيقات في جرائم الفساد على الصعيد الدولي.

20- وأشار الاتحاد الأوروبي إلى أنه أجرى دراسة استقصائية بين دوله الأعضاء لتقييم ما إذا كانت لديها هيئات متخصصة في منع الفساد و/أو قمعه. وأظهرت النتائج الأولية أن العديد من دول الاتحاد الأوروبي لديها هيئات لمنع الفساد تتمتع ببعض الصلاحيات الخاصة بقمعه، بما في ذلك صلاحيات التحقيق وتوقيع الجزاءات والمشاركة بدور في الإجراءات القضائية.

21- وأفادت فرنسا بأن وكالة مكافحة الفساد التابعة لها ملزمة قانوناً بإحالة أي بلاغ عن الاشتباه في وقوع فساد إلى مكتب المدعي العام لاستعراضه وبدء تحقيق جنائي فيه إن لزم الأمر. وفي عام 2022، تعاونت وكالة مكافحة الفساد مع وزارتي العدل والداخلية في وضع خريطة لمخاطر الفساد استُخدمت فيها أيضاً بيانات التحقيقات الجنائية المتعلقة بالفساد.

22- وأفادت هنغاريا بوجود شبكة واسعة من المؤسسات المسؤولة عن منع الفساد والتحقيق فيه. ومن بين تلك المؤسسات دائرة الحماية الوطنية التي تأسست في عام 2011، وهي مكلفة بالحد من الفساد ومنع تسرب الجريمة المنظمة إلى أجهزة إنفاذ القانون والإدارة العمومية وحماية الموظفين وذويهم الذين يتعرضون للخطر

بسبب عملهم. وفي حين أن هذه الدائرة مسؤولة في المقام الأول عن منع الفساد، فإنها مكلفة أيضا ببدء التحقيق فيما قد يصل إلى علمها من جرائم مشتبه في وقوعها أثناء أدائها لواجباتها وإخطار سلطات إنفاذ القانون بها.

23- وأفادت إيطاليا بأن هيئتها الوطنية لمكافحة الفساد هي في المقام الأول جهاز وقائي مسؤول عن وضع الخطة الوطنية لمكافحة الفساد والإشراف عليها. وتحلل الهيئة أسباب الفساد ومظاهره وتقدم تدابير لمنع وتصد تنفيذ الخطط التي تضعها الإدارات العمومية لمكافحة الفساد ومدى فعالية هذه الخطط. ولدى تلك الهيئة أيضا بعض صلاحيات الإنفاذ، بما في ذلك صلاحية التحري والأمر بإبراز الوثائق والأمر باعتماد الإجراءات والتصرفات اللازمة أو إبطال الإجراءات والتصرفات التي تخالف القانون أو تتعارض مع مبدأ الشفافية. وهي تقدم بالإضافة إلى ذلك تقارير سنوية إلى البرلمان عن جميع جوانب الفساد وعن التدابير المتخذة لمنع ومكافحته.

24- ووصفت ماليزيا الولاية الواسعة لمفوضيتها المعنية بمكافحة الفساد، وهي تشمل مهام وقائية ومهام لإنفاذ القانون. وتستعرض المفوضية نظم الهيئات العمومية وإجراءاتها وممارساتها وتوصي بتقييدها للحد من مواطن ضعفها المتعلقة بالفساد. وهي تسدي المشورة لرؤساء الهيئات العمومية والأفراد بشأن المعضلات الأخلاقية، وتروج للتوعية والتثقيف في مجال مكافحة الفساد. ولدى المفوضية أيضا صلاحية تلقي البلاغات عن جرائم الفساد المحتملة والتحقيق فيها.

25- وقدمت جمهورية مولدوفا معلومات عن مركزها الوطني لمكافحة الفساد، وهو الهيئة الرئيسية المسؤولة عن منع الفساد ومكافحته. ويشجع المركز التثقيف في مجال مكافحة الفساد، كما يشارك في تطبيق الإجراءات المطلوبة "لإثبات مكافحة الفساد". ويستعرض المركز مشاريع النصوص التشريعية ذات الصلة لتحديد ما قد يشوبها من ثغرات في الشكل أو المضمون يمكن من خلالها أن يتسرب الفساد أثناء تنفيذ القانون ويوصي بكيفية تداركها.

26- وأفادت سلوفاكيا بأن إدارة منع الفساد في المكاتب الحكومية هي السلطة المركزية المسؤولة عن وضع وتنسيق وتنفيذ البرامج والأنشطة الرامية إلى منع الفساد. والإدارة مسؤولة أيضا عن إبداء المشورة إلى جميع سلطات الإدارة العمومية على مختلف مستوياتها. ومن الوظائف الهامة للإدارة استبانة مخاطر الفساد القطاعية من خلال استخدام برمجيات متخصصة. وتعتمد سلوفاكيا توسيع نطاق منهجية تحديد المخاطر لتشمل قطاعات أخرى من الإدارة العمومية واستخدام نتائجها لتصميم تدابير مخصصة لمنع الفساد والتصدي له.

27- وأشارت الإمارات العربية المتحدة إلى وجود عدة مؤسسات مسؤولة عن منع الفساد والتحقيق فيه، منها الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية ووزارة العدل ووزارة المالية ووزارة الداخلية والمصرف المركزي. ولايات هذه المؤسسات محددة في التشريعات ذات الصلة.

آليات وعمليات التنسيق بين الوظائف الوقائية ومهام إنفاذ القانون

28- أفاد العديد من الدول الأطراف بوضع آليات وإجراءات للتنسيق، مثل إبرام مذكرات للتفاهم وغير ذلك من التدابير، لتعظيم أثر النهج الوقائي ونهج إنفاذ القانون في مجال مكافحة الفساد. وأنشئت بعض آليات التنسيق وفقا للاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد، واستحدثت آليات أخرى بصورة مستقلة عقب استبانة الحاجة إليها من أجل تعزيز أوجه التآزر بين النهج الوقائي ونهج إنفاذ القانون.

29- وقدمت ألبانيا معلومات عن الشبكة الوطنية لمنسقي شؤون مكافحة الفساد، وهي آلية أنشئت حديثا للتحقيق في الفساد في الإدارات العمومية والمعاقبة عليه. ويعمل المنسقون بناء على الشكاوى المقدمة ضد مديري الإدارات العمومية ويتمتعون بصلاحيات كاملة للتحقيق فيها. وتقدم الشبكة تقاريرها إلى وزارة العدل، وهي مسؤولة أيضا عن تقييم مخاطر الفساد في القطاع العام. وتكفل مذكرات التفاهم والتعاون، من قبيل المذكرة الموقعة بين وزارة العدل

ومدرسة القضاة في عام 2023، حصول المنسقين على التدريب اللازم وتشاطر الخبرات والممارسات الجيدة بين السلطات التنفيذية والقضائية.

30- وقدمت أستراليا معلومات عن مفوضية النزاهة في إنفاذ القانون، التي تتمتع بسلطات للتحقيق وتقدم تأكيدات مستقلة للحكومة بشأن نزاهة أجهزة إنفاذ القانون التابعة للكنولث وموظفيها. وهي مسؤولة أيضا عن وضع استراتيجية مكافحة الفساد الخاصة بها، وتحدد فيها أولوياتها مثل استعراض الدروس المستفادة من التحقيقات، ووضع معايير للنزاهة في القطاع العام، وتعزيز أنشطة التواصل. وتعدّ المفوضية اجتماعات فصلية مع الأجهزة العمومية المختارة لمناقشة الممارسات الجيدة في استبانة مخاطر الفساد ومواطن الضعف المتعلقة به وتداركها. وتنتشر المفوضية موجزا سنويا عن مواطن الضعف تلك تستند فيه أيضا إلى التحقيقات والملاحظات القضائية المنجزة. وأشارت أستراليا إلى أن المفوضية الوطنية لمكافحة الفساد سوف تخلف مفوضية النزاهة في إنفاذ القانون بحلول منتصف عام 2023. وسوف تضطلع المفوضية المنشأة حديثا بوظائف وقائية وتقييمية معززة، وسوف يكون بوسعها إجراء استقصاءات عمومية من أجل دراسة مخاطر الفساد ومواطن الضعف المتعلقة به بصورة أفضل وتقديم توصيات بإجراء إصلاحات نظمية واتخاذ تدابير محددة الهدف على السواء من أجل منع الفساد بمزيد من الفعالية.

31- وأفادت النمسا بأن ديوان المحاسبات لديها يحيل المعلومات المتعلقة بجرائم الفساد المحتملة إلى سلطات إنفاذ القانون ذات الصلة، مثل مكتب المدعي العام لمكافحة الجرائم الاقتصادية والفساد. وبالإضافة إلى ذلك، يضع المكتب الاتحادي لمكافحة الفساد سياسات وآليات وإجراءات تشغيلية معيارية تتبادل من خلالها الهيئات المكلفة بمنع الفساد وسلطات إنفاذ القانون، بما في ذلك الأجهزة المتخصصة في مكافحة الفساد من خلال إنفاذ القانون، المعلومات والأدلة والاستخبارات. وفي عام 2022، بدأ المكتب المذكور في وضع نموذج للتحليل الاستراتيجي يستند إلى عدة مؤشرات، من بينها السجلات الجنائية لجرائم الفساد. وسيجد النموذج المجالات الأكثر عرضة لمخاطر الفساد على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات، بغية وضع تدابير وقائية تستهدفها وإثراء أنشطة سلطات إنفاذ القانون بالمعلومات اللازمة.

32- وأشارت أذربيجان إلى أن مفوضية مكافحة الفساد ومديرية مكافحة الفساد التابعة للمدعي العام مشتركتان في فريق عامل أنشئ لتحسين تشريعات مكافحة الفساد. ويضم الفريق العامل ممثلين عن القطاع الخاص والمجتمع المدني وخبراء مستقلين.

33- وأفادت شيلي بأن لجنتها الاستشارية الرئاسية المعنية بالنزاهة العامة والشفافية هي بمثابة جهة التنسيق الرئيسية للجهود الرامية إلى تحديد التدابير الوقائية وتدابير إنفاذ القانون اللازمة لمكافحة الفساد. وتضم اللجنة الاستشارية مسؤولين حكوميين وممثلين للقطاع الخاص والمجتمع المدني. ولا يقتصر هدفها على تعزيز الأطر القانونية والسياساتية، بل يشمل أيضا تحسين العلاقة بين المؤسسات الحكومية والناس الذين تخدمهم.

34- وأفادت مصر بأن هيئة الرقابة الإدارية بها قد أنشأت اللجنة الفرعية التنسيقية لمكافحة الفساد المنبثقة عن اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الفساد. وتضم اللجنة الفرعية في عضويتها ممثلين عن وزارة الداخلية، ووزارة التنمية المحلية، ووزارة التخطيط، ووزارة المالية، ووزارة الخارجية، ووزارة العدل، والنيابة العامة، والجهاز المركزي للمحاسبات. وتضطلع اللجنة الفرعية بطائفة من المهام لتعزيز أوجه التآزر بين النهج الوقائي ونهج إنفاذ القانون في مجال مكافحة الفساد، بما في ذلك الإشراف على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وتلقي الشكاوى المتعلقة بالفساد، واقتراح توصيات لتعزيز التدابير الوقائية والتشريعات المتصلة بالفساد، وإعداد خطط وبرامج لتدريب الموظفين العموميين، وتقديم اقتراحات لتعزيز ثقافة النزاهة والشفافية.

35- وأفاد الاتحاد الأوروبي بأن المفوضية الأوروبية تعقد حلقات عمل بانتظام لجهات الوصل الوطنية المعنية بمكافحة الفساد لتشاطر التجارب والخبرات بشأن المواضيع المتعلقة بالجهود الوقائية وجهود إنفاذ القانون على السواء. وأشار إلى أن الدروس المستفادة من أي من النهجين في مكافحة الفساد تثرى الجهود المبذولة في إطار

النهج الآخر. وفي عام 2023، أطلقت المفوضية الأوروبية دعوتين استدلالتين طلبت فيهما من الجمهور العام أن يطلعها على رأيه في مبادرات مكافحة الفساد. وتناولت هاتان الدعوتان الجوانب المتعلقة بمنع الفساد وقمعه.

36- وأكدت فرنسا على أهمية تعزيز أوجه التآزر بين النهج الوقائي ونهج إنفاذ القانون في مجال مكافحة الفساد. وقد أدى التعاون بين وكالة مكافحة الفساد وهيئات إنفاذ القانون ذات الصلة في فرنسا إلى تحسين رصد الحالات، وتحديد مخاطر الفساد في القطاعين العام والخاص على نحو أفضل، وزيادة التعاون المشترك بين الأجهزة على التخفيف من تلك المخاطر.

37- وأشارت إيطاليا إلى أن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وإن كانت مكلفة أساساً بمنع الفساد، تؤدي أيضاً دوراً رئيسياً في تعزيز أوجه التآزر بين النهج الوقائي ونهج إنفاذ القانون وجوانب التعاضد في العمل بينهما. وقد وقعت الهيئة اتفاقاً إدارياً مع مكتب المدعي العام لتسهيل التعاون. وبموجب الاتفاق، يطلعها مكتب المدعي العام بانتظام على التقارير والسجلات الجنائية، ولا سيما المتعلقة منها بالمشتريات العمومية وأنشطة التحقيق التي تضطلع بها هيئة إنفاذ القوانين المالية المعروفة باسم "Guardia di Finanza". وفي المقابل، تحيل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد التقارير والمعلومات المتعلقة بالجرائم الجنائية المحتملة إلى مكتب المدعي العام لاستعراضها وإجراء ما قد يلزم من تحقيقات بشأنها.

38- وأفادت قبرغيزستان بأن مكتب المدعي العام يكفل التنسيق بين النهج الوقائي ونهج إنفاذ القانون في مجال مكافحة الفساد. ويضم مجلسها التنسيقي ممثلين لجميع أجهزة مكافحة الفساد، وهو يحدد السياسات والأنشطة العامة المتعلقة بالفساد.

39- وأفادت ميانمار بأن هيئتها المعنية بمكافحة الفساد وضعت إجراءات معيارية للتشغيل وأدمجت وحدات لمنع الفساد في مكتب المراجع العام للحسابات والجهات التابعة له على الصعيد المحلي من أجل تحسين تنسيق المهام المتعلقة بمنع الفساد وقمعه.

40- وأفادت نيكاراغوا بأن مكتب المراقب المالي العام بها يشرف على التنسيق بين النهج الوقائي ونهج إنفاذ القانون في مجال مكافحة الفساد في إطار الخطة الوطنية لمكافحة الفقر من أجل التنمية البشرية للفترة 2022-2026. ويعقد مكتب المراقب المالي العام بانتظام اجتماعات مشتركة بين الوزارات لمناقشة نتائج عمليات مراجعة الحسابات والممارسات الوقائية الجيدة والعمليات الإدارية الفعالة. وأسفرت تلك المناقشات في عدة حالات عن إجراء تحقيقات وإدانات جنائية تتعلق بالفساد.

41- وأفادت دولة فلسطين بأن هيئة مكافحة الفساد التابعة لها تشرف على تنسيق الجهود الوقائية والتحقيقات في مجال مكافحة الفساد. وهذه الهيئة هي الجهة الرئيسية المسؤولة عن جمع وتحليل البيانات الواردة من الإدارات العمومية. وأدت مذكرات التفاهم الموقعة بينها وبين أجهزة إنفاذ القانون إلى إنشاء نظام مكون من ضباط اتصال لتبادل المعلومات والاستخبارات المتعلقة بالفساد.

42- وأشارت صربيا إلى إنشاء إدارات خاصة لقمع الفساد في أربع جهات إقليمية تابعة لمكتب المدعي العام السامي. ويمكن لهذه الإدارات الخاصة أن تنشئ فرق عمل مشتركة بين أجهزة متعددة لمنع الفساد وقمعه ويمكنها أن تقترح إبرام اتفاقات لتيسير التبادل الإلكتروني للمعلومات والاستخبارات بين الأجهزة الوقائية وسلطات إنفاذ القانون.

43- وأشارت سلوفاكيا إلى أن البلاغات التي تتلقاها إدارة منع الفساد تخضع للتقييم الدقيق ويجري إطلاع أجهزة إنفاذ القانون عليها عند الاقتضاء. ولضمان فعالية هذا النهج، يوفر موظفو إنفاذ القانون تدريباً منتظماً لموظفي إدارة منع الفساد ويساهمون في وضع إجراءات التشغيل المعيارية لديها. ويضم مجلس منسقي شؤون مكافحة الفساد في عضويته ممثلين لأجهزة إنفاذ القانون أيضاً، وهو هيئة أُنشئت في إطار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد لتجميع جهات الوصل التابعة للوزارات والسلطات الأخرى التي لها دور في تنفيذ الاستراتيجية.

- 44- وأشارت تايلند إلى أن مركزها الوطني لعمليات مكافحة الفساد مسؤول عن تنسيق خطط الأجهزة الحكومية لمكافحة الفساد. وفي إطار هذا الهيكل، أنشأت شعبة مكافحة الفساد التابعة لمكتب التحقيقات المركزي شبكة من ثمانية أجهزة مسؤولة عن منع الفساد في القطاع العام والتحقيق فيه. ويعمل المركز الوطني لعمليات مكافحة الفساد بشكل وثيق مع مكتب مكافحة غسل الأموال لضمان تكامل الجهود. وفي عام 2022، تم إنشاء مركز ردع الفساد لتحليل أسباب الفساد ومخاطره. وسوف تكون بيانات المركز وتحليلاته متاحة للهيئات الوقائية وسلطات إنفاذ القانون.
- 45- وأفادت الإمارات العربية المتحدة بأن ديوان المحاسبة لديها يتبادل المعلومات مع السلطات الأخرى المسؤولة عن منع الفساد ومع النيابة العامة. وينسق ديوان المحاسبة أيضا عمليات تبادل المعلومات مع المؤسسات المالية الوطنية، بما فيها المصرف المركزي ووزارة الاقتصاد والهيئة الاتحادية للضرائب ووزارة المالية.

النزاهة والتوعية العامة والتثقيف في إطار النهج الوقائي ونهج إنفاذ القانون

- 46- اعترف العديد من الدول الأطراف، لدى استبانة أوجه الترابط بين النهج الوقائي ونهج إنفاذ القانون في مجال مكافحة الفساد، بدور جهود التوعية والتثقيف المعززة وآليات الإبلاغ الفعالة في هذا الشأن. وجرى التسليم بأن وعي الموظفين العموميين والمواطنين بالفساد وعواقبه وتزويدهم بما يلزم من تدريب وتثقيف للوقوف عليه والتصدي له والإبلاغ عنه من الأمور التي تساهم في رفع مستويات النزاهة وتقليل الحاجة إلى تدابير إنفاذ القانون وزيادة فعاليتها.
- 47- وأفادت أذربيجان بأن الموظفين العموميين الرفيعي المستوى مطالبون بإنشاء آليات لتلقي وتحليل البلاغات والشكاوى المقدمة من المواطنين عن الفساد وسوء السلوك، وذلك بهدف تشجيع الممارسات الفعالة لمنع الفساد وتقييم فعالية المؤسسات العمومية. ويُنشر ملخص لتلك البلاغات والإجراءات المتخذة حيالها إلى جانب معلومات عن الجزاءات الإدارية والجنائية الموقعة على الموقع الشبكي لمكتب المدعي العام.
- 48- وأكدت الصين على أن تحليل قضايا الفساد يثري عمليات تصميم برامج تدريب الموظفين العموميين وتثقيفهم. وأفادت بأن البرامج القائمة على حالات حقيقية والمصممة لمعالجة الأسباب الجذرية للفساد تساهم في تحسين الانضباط المهني في مجال الخدمة العمومية، وتشجع على الإبلاغ عن الفساد وترويج للإصلاح. وبالإضافة إلى ذلك، تؤدي برامج التثقيف في مجال مكافحة الفساد دورا محوريا أيضا في مناهج المدارس والجامعات.
- 49- وأشارت هنغاريا إلى تعزيز النزاهة في القطاع العام بعدة وسائل، منها إخضاع الموظفين العموميين لاختبارات للنزاهة تديرها دائرة الحماية الوطنية. وإضافة إلى ذلك، أفادت هنغاريا بأن أجهزة إنفاذ القانون والسلطات القضائية ودائرة الحماية الوطنية عاكفة على إعداد دراسات حالات إفرادية عن التحقيق في جرائم الفساد وملاحقة الجناة قضائيا. وسوف تثري هذه الدراسات العمل في تصميم المواد التدريبية والتثقيفية.
- 50- وأشارت ميانمار إلى أن موظفي إنفاذ القانون ذوي الخبرة ينتدبون للعمل بانتظام في برامج التثقيف في مجال مكافحة الفساد ويلقون محاضرات في المدارس الابتدائية والثانوية والجامعات.

ثالثا - الاستنتاجات والتوصيات

- 51- تبين المعلومات المقدمة من الدول الأطراف المبلغة، التي تلخصها ورقة المعلومات الأساسية هذه، مجموعة متنوعة من النهج الرامية إلى تعزيز أوجه الترابط بين النهج الوقائي ونهج إنفاذ القانون في مجال مكافحة الفساد. وأفادت الدول الأطراف بأنها تعزز التضامن بين تدابير منع الفساد والتحقيق فيه من خلال أطر قانونية وسياساتية توفر ولايات شاملة لهيئات مكافحة الفساد وتنشئ آليات للتنسيق بينها. واعترافا بالأهمية التي توليها الاتفاقيات لمنع الفساد، قدمت الدول الأطراف معلومات توضح كيف تساهم النهج الشاملة لمنع الفساد، بما يشمل برامج التثقيف والتوعية في مجال مكافحة الفساد وآليات الإبلاغ المعززة، في زيادة فعالية تدابير إنفاذ القانون.

- 52- وفي ضوء ما تقدم، لعل الفريق العامل يود أن يشجع الدول الأطراف على مواصلة اتخاذ تدابير لتعزيز أوجه التآزر بين النهج الوقائي ونهج إنفاذ القانون في مجال مكافحة الفساد.
- 53- ولعل الفريق العامل يود أيضا، في إطار مناقشاته، أن ينظر في التحديات القائمة والممارسات الجيدة في مجال العمل على استبانة وتعزيز أوجه التآزر بين النهج الوقائي ونهج إنفاذ القانون في مجال مكافحة الفساد.
- 54- ولعل الفريق العامل يود أن يشجع الدول الأطراف على مواصلة تزويد الأمانة بمعلومات تبين الممارسات الجيدة والتحديات القائمة في مجال العمل على تعزيز التآزر بين النهج الوقائي ونهج إنفاذ القانون وكيف تنثري الدروس المستفادة من أي منهما الجهود المبذولة في إطار النهج الآخر.
- 55- وفي هذا الصدد، لعل الفريق العامل يود النظر في أن يطلب إلى الأمانة مواصلة جهودها الرامية إلى جمع المعلومات عن الممارسات الجيدة والدروس المستفادة والتحديات القائمة في مجال العمل على استبانة أوجه الترابط بين النهج الوقائي ونهج إنفاذ القانون في مجال مكافحة الفساد وتعزيز أوجه التآزر بينهما.
-